

Distr.: General
5 May 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثمانون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان 5 أيار/مايو 2025 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

منذ ما يقرب من 19 شهرا ونحن ندق ناقوس الخطر بشأن وحشية وقسوة وعريضة العدوان الإسرائيلي على غزة ونناشد المجتمع الدولي حماية الشعب الفلسطيني والعمل - وفق ما يقتضيه منا القانون الدولي وإنسانيتنا المشتركة - على وقف هذه الإبادة الجماعية. وكل ذلك دون جدوى.

لقد مر أكثر من شهرين على قرار إسرائيل عزل غزة بالكامل عن العالم ومنع إيصال أي إمدادات إنسانية إلى السكان المدنيين في الوقت الذي تواصل فيه اعتداءاتها من قتل وجرح وتشويه ضد الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين كل يوم.

فلم تدخل أي لقمة طعام أو أي سلع إنسانية أو تجارية أخرى إلى غزة منذ 2 آذار/مارس 2025. وتغلق المخابز والمطابخ الخيرية أبوابها؛ وتُجبر عمليات الأمم المتحدة على الإغلاق أو تُجبر على الخروج من غزة بالكامل؛ وتكافح المستشفيات لتقديم الرعاية للمرضى والأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية وآلاف الجرحى؛ واليأس آخذ في التقشي.

وبعجز الكلام عن وصف الأثر المدمر الذي لحق بمليون شخص الذين لا يزالون في غزة. فالسكان منهكون ومنكوبون ومصابون بصدمات نفسية عميقة، وجميعهم تقريباً نازحون قسراً ومشردون وسط هجوم عسكري إسرائيلي مستمر، ويتعرضون لمزيد من الدمار بسبب الجوع والتجفاف والسقم والمرض دون بصيص أمل بشأن نهاية لمعاناتهم. ولم يعد كافياً مجرد وصف الأوضاع الإنسانية في غزة بأنها كارثية.

ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن أي تحرك دولي - ولا يوجد أي ممر إنساني، ولا رفع أو كسر للحصار، ولا قوة حماية للمدنيين، ولا محاسبة للجناة، ولا محاولة لوقف هذه الإبادة الجماعية. وبدلاً من



الرجاء إعادة استعمال الورق



ذلك، يبدو أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حصلت على تفويض مطلق لارتكاب المجازر والتدمير. ومن الصادم والمروع تواطؤ الكثيرين في هذا الهجوم.

فمن غير المفهوم كيف يمكن لمجلس الأمن أن يبقى صامتا أمام هذه الفظائع. وولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة توضح بأن من واجبه أن يتصرف. فلا يوجد مجال للشك في الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والنظام القانوني الدولي نفسه.

وقد قرر القادة السياسيون والعسكريون في إسرائيل عن قصد استخدام التجويع سلاحا، وهو ما تكشفه وعودهم التي تقشع لها الأبدان وتصريحاتهم المشؤومة وأفعالهم الإجرامية. لقد أعلنوا بوضوح تام عن أهدافهم التي ترمي إلى إلحاق الأذى بالمدنيين الذين يعانون من ضعف شديد تحت الاحتلال الإسرائيلي وترمي إلى إجبارهم على الخضوع أو، على الأرجح، على الزوال أو الرحيل عن وطنهم.

وجرائم الحرب الصارخة هذه والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية كان ينبغي أن يقابلها منذ فترة طويلة تحرك من المجتمع الدولي. فهناك مليوناً حياة بشرية في خطر، ومليون منهم من الأطفال.

وقد حذرت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة، كاثرين راسل، قائلة

إن الأطفال في قطاع غزة يعانون منذ شهرين قصفا لا هوادة فيه، ويحرمون من السلع والخدمات الأساسية والرعاية المنقذة للحياة. ومع كل يوم يمر من الحصار على المساعدات، يتزايد خطر المجاعة والمرض والموت - ولا شيء يمكن أن يبرر ذلك.

وتكافح الأسر من أجل البقاء على قيد الحياة. وهم محاصرون وغير قادرين على الفرار بحثاً عن الأمان. فقد دُمرت الأرض التي كانوا يزرعونها. وقُيد وصولهم إلى البحر الذي كانوا يصطادون فيه. وتُغلق المخازن أبوابها، ويتراجع إنتاج المياه، وتتضرب رفوف المتاجر من السلع. لقد وفرت المساعدات الإنسانية شريان الحياة الوحيد للأطفال، وهي الآن على وشك النفاد⁽¹⁾.

ولا يمكن للعالم أن يقف متفرجا بلا حول ولا قوة أمام المسؤولين الإسرائيليين، مثل "وزير الأمن القومي" إيتمار بن غفير الذي يدعو بلا خجل إلى قصف مستودعات الغذاء والمساعدات في غزة من أجل حرمان المدنيين من الوصول حتى إلى ما تبقى من إمدادات الغذاء الضئيلة، وهو ما يكشف عن النية المبيتة لتجويع السكان الفلسطينيين وحرمانهم من الغذاء حتى الموت. ولا يمكن للعالم أن يقبل أبدا مخططات إسرائيل لاستخدام المساعدات الإنسانية سلاحا.

وفي هذا الصدد، ندد ما أدلى به مؤخرا الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.9907)، وكذلك الفريق القطري للعمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة⁽²⁾ حيث أعرب عن رفض استخدام المعونة كسلاح، وعن الإصرار على احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والاستقلالية والحياد، والتحذير، في جملة أمور، مما يلي:

(1) البيان الكامل متاح على الموقع الشبكي التالي: www.unicef.org/press-releases/statement-unicef-executive-director-catherine-russell-situation-children-gaza-strip

(2) متاح على العنوان الشبكي التالي: www.ochaopt.org/content/statement-humanitarian-country-team-occupied-palestinian-territory-principled-aid-delivery-gaza

لقد سعى المسؤولون الإسرائيليون إلى إغلاق نظام توزيع المساعدات القائم الذي تديره الأمم المتحدة وشركاؤها في العمل الإنساني، وجعلنا نوافق على إيصال الإمدادات عبر المراكز الإسرائيلية وفق شروط يحددها الجيش الإسرائيلي، بعد موافقة الحكومة على إعادة فتح المعابر.

و[خطتهم] تتعارض مع المبادئ الإنسانية الأساسية ويبدو أنها مصممة لتعزيز السيطرة على المواد التي تحافظ على الحياة كنتكتيك ضغط - في إطار استراتيجية عسكرية. وإنه لمن الخطير أن يجبر المدنيون على التنقل إلى المناطق العسكرية لاستلام الحبوب الغذائية، فذلك يهدد حياتهم وحياة العاملين في المجال الإنساني، في حين يزيد من ترسيخ التهجير القسري ونحن لن نشارك في أي مخطط لا يلتزم بالمبادئ الإنسانية العالمية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والاستقلالية والحياد.

ولا يمكن للعالم أن يقف متفرجا في الوقت الذي يتعرض فيه العاملون في المجال الإنساني الذين يحاولون إنقاذ الأرواح للاستهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ويمنعون من القيام بواجباتهم، وفي الوقت الذي تتعرض فيه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك منظمات العمل الإنساني الفلسطينية والإسرائيلية للقمع الإسرائيلي المتزايد. ويشمل ذلك الاعتداءات المستمرة على موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وكذلك قصف سفينة "تحالف أسطول الحرية" مؤخرا في مياه مالطة في 2 أيار/مايو 2025 وقد كانت تحمل مساعدات غذائية ومساعدات أخرى منقذة للحياة بهدف كسر الحصار على غزة، مما عرض للخطر حياة 16 من العاملين في المجال الإنساني ونشطاء حقوق الإنسان الذين كانوا على متنها ويحاولون الوفاء بالتزاماتهم القانونية والإنسانية والأخلاقية في مواجهة الشلل الدولي.

ولا يمكن للعالم أن يقف متفرجا بجمود، أو الأسوأ من ذلك، بلامبالاة، في حين يعلن مسؤولون إسرائيليون متطرفون، مثل الوزير بتسلئيل سموتريتش، أن "الوقت قد حان للانقضاض على غزة واحتلالها... وإقامة حكومة عسكرية فيها وانتزاع الأراضي منهم... وإزالة 1,5 مليون إلى مليونين من سكان غزة..."، وفي الوقت الذي تصادق فيه الحكومة الإسرائيلية على الخطط الإجرامية التي ترمي إلى التطهير العرقي لشعبنا وضم أراضينا، وحيث تعلن قوات الاحتلال الإسرائيلية عن استعداداتها لشن "هجوم واسع النطاق" على غزة وعن مزيد من التهجير الجماعي لكافة سكانها.

ولا يمكن للعالم أن يستمر في معاملة هؤلاء المسؤولين الإسرائيليين أو رئيس وزرائهم، مجرم الحرب، باحترام. فيجب محاسبتهم ويجب وقف هجومهم المجنون على الشعب الفلسطيني في غزة وبقيّة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث تتواصل الخسائر في صفوف المدنيين والتدمير والتهجير القسري أيضا بشكل يومي على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإرهابيين.

ويجب أن تدان إدانة قاطعة جميع هذه المخططات والأعمال الإسرائيلية الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني. وقد آن الأوان لاستخدام جميع الأدوات الدبلوماسية والسياسية والقانونية والاقتصادية المشروعة المتاحة للمجتمع الدولي، بما في ذلك فرض حظر فوري على الأسلحة، للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لوقف عربتها واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ويجب بذل كل الجهود لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت هذا الاحتلال غير الشرعي وضمان حصولهم على الإمدادات والمساعدات الإنسانية التي تضمن لهم البقاء على قيد الحياة - كأفراد وكمجموعة - والتي تتعرض لتهديد مباشر ووشيك من قبل إسرائيل. وهذه مسألة في غاية الإلحاح، وهي مسؤولية جماعية والتزام قانوني وإنساني وأخلاقي لم يعد من الممكن تأجيلها.

وبالتالي فإننا ندعو مجلس الأمن مرة أخرى، وندعو مرة أخرى كذلك جميع الدول التي لا تزال ملتزمة بسيادة القانون وحقوق الإنسان وتسعى إلى السلام، إلى العمل الآن من أجل وقف هذا الجنون وإنقاذ الشعب الفلسطيني من حكم الإعدام الذي يفرضه عليه هذا الاحتلال الاستعماري الإجرامي.

ويجب على مجلس الأمن أن يعمل الآن على تنفيذ قراراته، بما فيها القرار 2735 (2024)، من أجل فرض وقف فوري ودائم لإطلاق النار وتأمين تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للسكان المدنيين الفلسطينيين بشكل فوري وغير مقيد، بما في ذلك من جانب وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الأونروا. وإلى جانب مجلس الأمن، يجب على جميع أصحاب النفوذ أن يتحركوا في هذه اللحظة الحرجة والخطيرة. وعلى نحو ما ناشد به وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية والمنسق في حالات الطوارئ، توماس فليتشر، "إلى السلطات الإسرائيلية، وإلى أولئك الذين لا يزالون قادرين على التفاهم معها، نقول مرة أخرى: ارفعوا هذا الحصار الوحشي. دعوا العاملين في المجال الإنساني ينقذوا الأرواح"⁽³⁾.

وإذا ما واجه المجلس استمرار الازدراء الإسرائيلي لسلطته وعدم الامتثال لقراراته، فيجب عليه أن ينظر على الفور في استخدام جميع الأدوات التي يمنحها الميثاق والقانون الدولي لوقف هذه الفظائع وحماية الشعب الفلسطيني ووقف هذه الحلقة اللامتناهية من العنف والدمار والمعاناة التي يعيشها المدنيون والرهائن والمنطقة بأسرها. فحياة الملايين من البشر على المحك، وكذلك النظام القانوني الدولي الذي تضرر بشدة بسبب هذا الإفلات من العقاب والوحشية والظلم التاريخي.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 865 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 23 نيسان/أبريل 2025 (A/ES-10/1031-S/2025/249) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن ينتهي الآن هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني والنظام القائم على الفصل العنصري.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم

(3) البيان متاح على العنوان الشبكي التالي: www.ochaopt.org/content/statement-gaza-tom-fletcher-under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-0.